الطرف الاميركي كان الانشط والاكثر حركة وصاحب المصلحة في اخراج تلك النتيجة الى حيز الوجود ٠

اكثر من هذا ان من قبيل الرؤية القاصرة لهذه « المعاهدة » وهذا « السلام » اعتبارهما تطورا اقليميا يتعلق بالشرق الاوسط وحده ٠٠٠ اذ انه تطور اوسع كثيرا من اقليمي ويتعلق بما هو ابعد من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ٠ وبالاحرى فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو بالنسبة لهذا التطور جزء من كل اشمل ، وان كان جزءا رئيسيا وبارزا ٠ وبمعنى آخر فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي استخدم ـ من خلال عدد من اطرافه ـ في احداث هذا التطور لغايات ابعد من هذا الصراع نفسه ، غايات ذات طابع دولي ٠ وبالمعنى نفسه فان التطور المتمثل في « معاهدة السلام » المصرية ـ الاسرائيلية يضفي على الصراع العربي ـ الاسرائيلي طابعا دوليا اوسع واعمق من الطابع الذي اكتسبه هذا الصراع من قبل في اي وقت ومنذ الاربعينات ٠

وصحيح ان ثلاثين عاما من عواقب الصراع العربي ـ الاسرائيلي انعكست بدرجات مختلفة وكيفيات مختلفة على الساحة العالمية حتى كادت تمس بكل امة في العالم ، وان عواقب هذا الصراع كانت لها اثارها على علاقات الدولتين الاكبر ، وعلاقات هاتين الدولتين بالدول الاصغر ، الا انه مع التطور المتمثل في توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية تحت الاشراف الاميركي المباشر يأتي معه بنتائج تدفع تأثيرات هذا الصراع على الساحة العالمية نحو تغييرات نوعية وتعقيدات جديدة اخطر ٠

وربما نلاحظ ان هذا ينطبق على عدد من « نقاط التحول » المهمة التي مر بها الصراع العربي ـ الاسرائيلي في تاريخه الطويل ، مثل حرب السويس (١٩٥٦) وعدوان حزيران ـ يونيو (١٩٦٧) وحرب اكتوبر ـ تشرين (١٩٧٣) ـ خاصة ان الاجهزة دفعت الدولتين الاكبر نحو حافة المواجهة النووية او التهديد بها ـ الا ان نقطة التحول الجديدة التي تحدثها « معاهدة السلام » المصرية ـ الاسرائيلية تختلف نوعيا في كونها تغير اتجاه الصراع نفسه ٠ فقد كانت الحروب العربية ـ الاسرائيلية كلها تراكمات للصراع في اتجاه واحد هو اتجاه تصعيد الصراع وأسلوب حله عسكريا على أساس حل التناقض بين طرفيه باستمرار محاولة طرف من الطرفين القضاء على استمرار مقاومة الطرف الآخر له عسكريا ٠ وكانت التفاعلات الدولية مع هذا الصراع بجوانبها المختلفة واتجاهاتها المختلفة تجاه قوى الصراع ـ تسير ايضا في الاتجاه نفسه٠ اتجاه استمرار الصراع على أساس استحالة حل التناقض القائم فيه عن طريق « التقريب » بين طرفيه ٠

اما نقطة التحول الجديدة المتمثلة في « المعاهدة » فهي تغير تماما من حركة